الأرشيف والوثائق
تعريفات أساسية

أولا: ما الأرشيف؟

ثانيا: ما الوثيقة؟

تعريفات أساسية

قبل أن نتطرق إلى علوم الوثائق والأرشيف، لابد أن نقف عند بعض التعريفات الرئيسية المرتبطة بدراستنا، مثل تعريف الأرشيف وتعريف الوثيقة، فالأرشيف والوثائق يشكلان معا موضوع الدراسة هنا.

أولًا: ما الأرشيف؟

عندما تذكر كلمة أرشيف ما الذي يمكن أن تثيره في أذهاننا؟

على الأرجح سيذهب ذهننا إلى غرفة مقبضة ضيقة ببدروم أي مبنى أو مصلحة حكومية أو على سطحها، تكدست فيها الملفات والأوراق على الأرفف وفوق الأرض، يجلس بها المغضوب عليهم من الموظفين.

فهل هذا المقصود بمصطلح الأرشيف بالفعل؟

في الحقيقة أن كلمة أرشيف تحمل أكثر من دلالة:

فالأرشيف يطلق على المكان الذي تحفظ فيه الوثائق التاريخية حفظًا دائمًا، أي أن الأرشيف يعني المبنى أو المؤسسة التي تحتفظ الدولة فيها بوثائقها المهمة ذات القيمة التاريخية أو السياسية أو القانونية أو الإدارية والتي انتهى استخدامها في العمل اليومي لمؤسسات الدولة المختلفة.[1]

وتسمى هذه المؤسسة عادة باسم "الأرشيف القومي".

وتعرف في مصر باسم "دار الوثائق القومية".

تطلق كلمة أرشيف كذلك على بعض المؤسسات الأرشيفية الفرعية بخلاف الأرشيف القومي للدولة، مثل: أرشيفات المحافظات أو الأقاليم أو تلك المؤسسات التي تحفظ مواد أرشيفية ذات طبيعة متخصصة مثل الأرشيف القومي للخرائط،[2] وأرشيفات الأفلام أو الأسطوانات والشرائط وغيرها من المواد المسموعة والمرئية،[3] كما يطلق المصطلح أحيانا على إدارات المحفوظات أو مراكز الوثائق الجارية أو إدارات الصادر والوارد في المؤسسات المختلفة حكومية أو خاصة.

هذا وقد انتهت الاتجاهات الحديثة في علم الأرشيف إلى أن كلمة أرشيف عندما ترد مفرده فإنها تعنى "الأرشيف القومي" دون غيره.[4]

كذلك تطلق كلمة أرشيف على محتويات أو مقتنيات مؤسسة الأرشيف القومي، أو أي مؤسسة أرشيفية فرعية أو متخصصة.

أي إننا نتحدث عن مؤسسات ومباني ومحتويات.

فما هي هذه المؤسسات؟

في إطار تعريف الأرشيف بأنه مبنى أو مؤسسة من ناحية ومجموعات أو محتويات تحتفظ بها تلك المؤسسة من ناحية أخرى يستخدم لفظ أرشيف مضافًا إلى مجموعة من الألفاظ ليشكل مصطلحات ذات دلالات مختلفة:

الأرشيف القومي:

المؤسسة الرسمية التي تقوم بحفظ جميع وثائق الدولة ذات القيمة من الناحية السياسية أو القانونية أو الإدارية أو التاريخية، وتحفظ هذه الوثائق فيها حفظًا دائمًا، حيث لا يجوز الاستغناء عنها بحال من الأحوال، وقد ظهرت هذه المؤسسة بمفهومها الحديث في القرن الثامن عشر، مقترنة بظهور الدول القومية الحديثة.

ويتبع الأرشيف القومي عادة إحدى الجهات السيادية في الدولة مثل: رئاسة الدولة أو رئاسة الحكومة أو البرلمان، وغيرها.

وتطلق كلمة الأرشيف القومي على مؤسسة حفظ الوثائق وعلى المبنى الذي تشغله كما تطلق كذلك على المجموعات الأرشيفية التي تجمعها هذه المؤسسة.[5]

الأرشيف العام:

جميع المواد الوثائقية التي تنتجها أو تتلقاها سلطات الدولة الثلاثة، أو الجهات والمؤسسات والهيئات التابعة لها، أو المؤسسات والشركات التي تساهم فيها الدولة أو أي جهة من الجهات التابعة لها.

وتتراكم هذه المواد الوثائقية تراكمًا طبيعيًا لدى هذه الجهات نتيجة لعملها اليومي، وتحمل أسم "الأرشيف العام" تلك الوثائق التي تحفظ حفظًا دائمًا في الأرشيف القومي للدولة فقط.[6]

الأرشيف الخاص:

جميع المواد الوثائقية التي تنتجها أو تتلقاها الهيئات والمؤسسات الخاصة أيا كان نوع هذه المؤسسات؛ كالجمعيات والروابط الأهلية والاتحادات والنقابات المهنية والعمالية والرياضية والأحزاب السياسية والشركات، كذلك يمكن اعتبار مجموع المواد التي ينتجها أحد الأشخاص الطبيعيين أو يتلقاها داخلة ضمن المواد التابعة للأرشيف الخاص؛ هذا كله بشرط أن تكون هذه المواد الوثائقية ذات قيمة تاريخية أو تحوي معلومات مهمة للبحث العلمي أو تفيد في إثبات الحقوق.[7]

هذا وقد تدخل مجموعات الأرشيف الخاص ضمن تكوين الأرشيف القومي للدولة، أو يتم الاحتفاظ بها في مؤسسات أرشيفية خاصة بها.

الأرشيف الإقليمي:

يطلق مصطلح الأرشيف الإقليمي على المؤسسات الأرشيفية التابعة للأرشيف القومي، والتي تعنى بحفظ المواد الأرشيفية في إقليم محدد من أقاليم الدولة.

ويظهر هذا النوع من الأرشيفات في الدول الاتحادية (الفيدرالية)، أو تلك الدول التي تقوم على أساس نظام لا مركزي في الحكم والإدارة، كما قد تنشأ أرشيفات إقليمية أو فروع للأرشيف القومي في بعض الدول المركزية للتخفيف من أعباء حفظ الوثائق على الأرشيف القومي للدولة وتكون هذه الفروع تابعة بالكامل للأرشيف القومي.[8]

الأرشيف فوق القومي:

مفهوم حديث غير مستقر بعد؛ يطرحه ظهور المنظمات السياسية الدولية على المستوى العالمي أو القاري أو الإقليمي، مثل: عصبة الأمم التي ظهرت بعد الحرب العالمية الأولى وانتهت بقيام الحرب العالمية الثانية، ثم منظمة الأمم المتحدة التي حلت محلها بمعنى ما، ومنظمة الوحدة الأفريقية ثم الاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية، وكذلك ظهور المنظمات المتخصصة والأحلاف العسكرية؛ فكل هذه المؤسسات تنتج وثائق وتتلقى وثائق أثناء عملها وطوال حياتها، وقسم كبير من تلك الوثائق له أهمية سياسية وقانونية وتاريخية كبيرة بحيث لا يمكن الاستغناء عنه.

فما مصير تلك الوثائق أو المواد الوثائقية؟ وأين تحفظ بعد انتهاء استخدامها اليومي؟ وما مصير وثائق المنظمات التي تنتهي حياتها مثل عصبة الأمم أو منظمة الوحدة الأفريقية؟

إلى آخر هذه التساؤلات التي يثيرها ظهور المنظمات فوق القومية.

وقد سعى بالفعل بعض الأرشيفيين من مختلف دول العالم عقب الحرب العالمية الثانية إلى أن يكونوا أرشيف دولي لحفظ الوثائق التاريخية لهذه المنظمات في إطار المجلس الدولي للوثائق (منظمة دولية تضم في عضويتها الأرشيفات القومية في العالم وتعمل في إطار منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم – يونسكو)، لكن مشروعهم لم يكلل بالنجاح، ولازال مصير وثائق المنظمات الدولية والقارية والإقليمية رهين بوعي العاملين فيها.[9]

الأرشيف المتخصص:

يطلق مصطلح الأرشيف المتخصص على بعض المؤسسات والإدارات التي تحتفظ بمواد وثائقية تخدم مجال تخصصي محدد، وتتميز بأنها تحفظ موادها حفظًا دائمًا – عادة – ولكنها لا تدخل ضمن مجموعات الأرشيف القومي، وقد تخدم العمل في مؤسسة بعينها أو في مجال تخصص بعينه.

ومن أبرز الأمثلة على الأرشيفات المتخصصة: الأرشيفات الصحفية والأرشيفات الطبية، وتعد بعضًا من الأرشيف المتخصص رافدًا أساسيًا لمراكز المعلومات المتخصصة. [10]

الأرشيف النوعي:

الأرشيف النوعي يقصد به الأرشيف الذي يحتفظ بمواد وثائقية ذات نوعية خاصة من حيث الوسيط المادي الذي تم تسجيلها عليه، مثل أرشيفات الصور الفوتوغرافية، وأرشيفات الخرائط، وأرشيفات الأفلام السينمائية، وأرشيفات التسجيلات الصوتية.[11]

وقد يكون الأرشيف النوعي قسمًا من الأرشيف القومي، كما قد يكون قسمًا من أرشيف متخصص، وفى نفس الوقت من الممكن أن يكون هو نفسه أرشيفًا قوميًا لوسيط مادي بعينه، مثل أرشيفات المواد المسموعة والمرئية، أو أرشيفًا نوعيًا ومتخصصًا في ذات الوقت، بمعنى أنه يخدم مجال تخصص معين من خلال مواد وثائقية على وسيط مادي نوعي، وقد يخدم الأرشيف النوعي تخصص واحد، كما قد يخدم عدة تخصصات في ذات الوقت.[12]

والأرشيفات النوعية مثلها مثل الأرشيفات المتخصصة تعد من الروافد الأساسية لمراكز المعلومات المتخصصة.

أرشيف جاري:

الأرشيف الجاري مصطلح أوشك على الاختفاء، حيث أصبح نادر التداول بين المتخصصين في علوم الوثائق والأرشيف، والمقصود به مجموعات الوثائق الجارية التي لا تزال الإدارات الحكومية أو الخاصة المختلفة تحتفظ بها لاحتياجها لها في العمل اليومي أو للرجوع إليها بين حين وآخر.

وقد حل محل مصطلح الأرشيف الجاري مصطلحات أخرى هي الأكثر استخدامًا اليوم، مثل: إدارة الوثائق الجارية، إدارة المحفوظات، مراكز الوثائق الجارية، إدارة المسجلات، إدارة السجلات.[13]

أرشيف وسيط:

الأرشيف الوسيط مصطلح يطلق على المؤسسات أو الأماكن التي تنتقل إليها الوثائق في عمرها الوسيط، أي بعد انتهاء استخدامها كوثائق جارية وقبل أن تصبح جزءا من مجموعات الأرشيف القومي.[14]

وتلعب دار المحفوظات في مصر دور الأرشيف الوسيط بدرجة ما.

الأرشيف الإلكتروني:

مفهوم حديث ظهر نتيجة للتطور التقني المرتبط بثورة المعلومات والاتصالات في سنواتها الأخيرة، ويقصد به الحفظ الرقمي للوثائق على أجهزة الحاسب والخوادم والوسائط الرقمية، وبنصب المفهوم على تلك الوثائق التي تنتج ويتم تداولها وتحفظ بشكل رقمي.[15]

*****

نخلص مما سبق إلى أن كلمة أرشيف تطلق على أنواع من المدونات أو المسجلات، وقد عرف عالم الأرشيف الإيطالي كازانوفا الأرشيف بأنه:

"التجميع المنظم للمستندات التي أصدرتها مؤسسة ما أو شخص ما أثناء القيام بالعمل، ويتم الاحتفاظ بها بواسطة المؤسسة أو الشخص لتحقيق الأهداف السياسية أو القانونية أو الثقافية التي تهدف إليها تلك المؤسسة أو ذلك الشخص".[16]

وقد وافقه على التعريف عالم الأرشيف الأمريكي شلنبرج،[17] أما عالم الأرشيف الإنجليزي سير هيلارى جينكنسون فقد عرف الأرشيف بأنه:

"وثائق مرتبة، ذات صفة رسمية، حفظت لما تحويه من معلومات ذات قيمة وأهمية، بصورة يسهل معها استرجاعها."[18]

فبهذا المعنى ينبغي أن يتضمن الأرشيف خصائص محددة:

أ. إنه يتكون من وثائق بغض النظر عن شكلها المادي.

ب. إن هذه الوثائق لها صفة الرسمية.

ج. إنها مرتبة بشكل منظم يسهل استرجاعها.

د. إنها تحوي معلومات ذات قيمة لذلك تحفظ حفظا دائما.

ولنناقش هذا المفهوم بالتفصيل:

إن الأرشيف يتكون من مجموعة من الوثائق أو مجموعات من الوثائق ترتبط ببعضها، هذه الوثائق قد تكون مدونه على المواد التقليدية بأنواعها المختلفة، القديم منها والحديث، مثل: البردي . الجلد . الرق . النسيج . الخشب . الألواح الطينية . الورق.

أو على وسائط غير تقليدية تحمل تسجيلات مكتوبة أو غير مكتوبة مثل: الصور الفوتوغرافية . الأفلام بأنواعها . الشرائط الصوتية المسجلة بأنواعها . الأسطوانات . الوسائط المختلفة للتعامل مع أجهزة الحاسب الآلي (بطاقات مثقبه . ديسكات . أقراص مليزرة . .C. D) أو على الأجهزة والخوادم نفسها.

وقد تكون مسجلة على وسائط تقليدية لكنها ليست نصوصا تقليدية مثل: بعض الرسوم الهندسية والخرائط.

هذه الوثائق بأنواعها وأشكالها المختلفة تتراكم في مجموعات مترابطة في المؤسسات التي أنتجتها أو استقبلتها، واحتفظت بها حتى انتهاء الحاجة إليها لتسيير مجريات العمل اليومي، عندئذ تنقل الوثائق أو المجموعات ذات القيمة إلى الأرشيف القومي وتصبح جزءا من مكوناته، وعندما تنقل الوثائق إلى الأرشيف القومي تحفظ فيه حفظًا دائمًا مؤبدًا.[19]

ويرى علماء الأرشيف التقليديين أن الوثائق التي تحفظ في الأرشيف ينبغي أن تكون ذات صفة رسمية، أي تكون صادرة عن جهة من جهات الدولة، أو تم توثيقها لديها.

وقد اتسع مفهوم الأرشيف ليشمل وثائق ليست لها صفة رسمية حكومية مثل وثائق الأحزاب، والهيئات الخاصة، والشركات، والجمعيات الأهلية، وأرشيفات الأسر والعائلات، والأرشيفات الخاصة للزعماء والقادة والمفكرين والأدباء والفنانين.[20]

هذا وحتى نستطيع أن تطلق على مجموعات الوثائق اسم أرشيف، لابد أن تكون هذه المجموعات مرتبة ومنظمة بأسلوب يسهل معه استرجاعها عند الحاجة إليها لاستخراج ما فيها من معلومات، حيث إن الغرض الأساسي من حفظ الوثائق في الأرشيف هو ما تحويه من معلومات ذات قيمة سياسية أو إدارية أو قانونية أو تاريخية.

*****

وبعد فهذه صورة عامة عن الأرشيف كمبنى ومؤسسة ومجموعات. لكن هل هذه هي الدلالات الوحيدة للفظ أرشيف؟ أم أن هناك معان أخرى أو دلالات أخرى لمصطلح أرشيف؟

بقيت دلالة واحدة للمصطلح وهي استخدامه كاسم للعلم الذي يهتم بدراسة الوثائق الأرشيفية.

علم الأرشيف هو الدلالة الأخيرة لهذا المصطلح، حيث تطلق كلمة علم الأرشيف أو الأرشيفيستيقا على العلم الذي يعنى بدراسة الوثائق الأرشيفية، وهو علم وفن في ذات الوقت موضوعه إعداد أمناء الأرشيف للتعامل مع الوثائق وفقًا لقواعد مقننة، ويدرس العمليات الفنية التي تجرى للوثائق في مؤسسات الأرشيف، والقواعد المنظمة لعمل هذه المؤسسات.[21]

*****

تبقى في النهاية كلمة أخيرة عن الأصل اللغوي لكلمة أرشيف؛ مثل معظم المصطلحات العلمية الأوروبية فإن مصطلح الأرشيف يرجع إلى العصر القديم، فالمصطلح مشتق من كلمة أرخى اليونانية، وتعنى الوظيفة الحكومية، كما يقترب المصطلح أيضا من كلمة آرخ بمعنى القديم، والكلمة تدل كذلك على الرئاسة، أي أن المصطلح يشير إلى الرسمية والقدم.

وقد انتقلت دلالة الكلمة لتشير إلى الوثائق التي يحتفظ بها الموظف الرسمي أثناء عمله، وقد انتقلت الكلمة إلى اللاتينية القديمة لتصبح Archivum، ومنها إلى اللغات الأوروبية الحديثة Archives،[22] وقد أصبحت الكلمة عالمية الدلالة في العصر الحديث ودخلت إلى كثير من اللغات الحية منها العربية.[23]

*****

لقد تكرر مصطلح وثيقة ووثائق كثيرا عند حديثنا عن الأرشيف، فبما نُعرّف الوثيقة؟

ثانيا: ما الوثيقة؟

إذًا فالوثيقة مكون أساسي في حديثنا عن الأرشيف، ومثلما وجدنا لمصطلح الأرشيف دلالات متعددة فالوثيقة هي الأخرى ذات دلالات متعددة.

والمعنى اللغوي القديم للوثيقة يشير إلى الأرض كثيرة العشب التي يُطمئن إليها، والفعل الثلاثي وثِق يعني ائتمن، والرباعي أوثق يعنى قيد أو أحكم، الوثيقة لغة هي ما يحكم به الأمر، وهي المستند وما جرى مجراه،[24] أي أن المعنى اللغوي للكلمة يتضمن إشارة إلى الشيء الذي يرجع إليه ويعتد به في تحديد الأمور المختلفة بشكل عام، ومن هنا فقد يصلح المصطلح للإطلاق على مستند قانوني أو إداري أو علمي أو غير ذلك؛ ومن هنا جاء المعنى الاصطلاحي الذي نستخدمه ويعني المستند وما جرى مجراه،[25] فالوثيقة كمصطلح دقيق في علم الوثائق، فيقصد بها المكتوب أو المستند الذي تمت صياغته في قالب أو شكل خاص، يتضمن فعلا قانونيا أو واقعة قانونية أو عملا إداريا.[26]

والوثائق إفراز طبيعي ينتج من خلال ممارسة البشر.أفرادًا ومجتمعات لنشاطهم الطبيعي ومن هنا تأتي قوة علاقتها بالسلطة، سأحاول بداية ان أعرف الوثيقة والمقصود بها. علمًا بأن الحديث يتجه إلى الوثيقة التي يدرسها علم الوثائق أو (الدبلوماتيك)، والتي يتعامل معها جمعًا وحفظًا وترتيبًا واتاحة علم الأرشيف، أي الوثائق الدبلوماتية أو الوثائق الأرشيفية، هذا ويمكن أن نقسم الوثائق إلى نوعين، الوثائق القانونية والوثائق الإدارية[27]:

1. الوثيقة القانونية

ويقصد بها كل نص مكتوب أو مدوّن، يشمل على تصرف قانوني أو واقعة قانونية تم تدوينه لحفظ حق من الحقوق، أو لإثبات حالة من الحالات.

ويقصد بالتصرف الفعل الإرادي الذي تترتب عليه آثار قانونية من إنشاء حق أو التزام أو تعديله أو إبطاله، وقد يصدر عن إرادة واحدة كالعتق والهبة والوصية، وأوامر الرؤساء للمرؤوسين، والإجازات ومنح الإقطاعات، أو يصدر عن اتفاق إرادتين أو أكثر، مثل البيع والمعاهدات والزواج والشركات.

أما الواقعة القانونية فحدث لا تتدخل الإرادة القانونية فيه، كالميلاد والموت، وتترتب عليه آثار قانونية.[28]

والوثائق القانونية نوعان: عامة وخاصة. والوثائق العامة هي التي تصدر عن جهات الدولة المختلفة أو تكون إحدى هذه الجهات طرفاً فيها، وتتعلق موضوعاتها بأحكام القانون العام، أما الوثائق الخاصة فهي التي يكون التصرف القانوني فيها متعلقاً بأحكام القانون الخاص، وغالباً ما تكون بين أشخاص طبيعيين أو أشخاص اعتبارية خاصة، كما تدخل فيها أطراف عامة أحياناً مثل وثائق بيع أملاك الدولة، لكنها جميعاً وثائق تتعلق دائماً بأمور تخضع لأحكام القانون الخاص.

كذلك يمكن أن نقسم الوثائق إلى وثائق رسمية أو عرفية، الوثيقة الرسمية هي التي تصدر عن مؤسسة من مؤسسات الدولة، أو يتم توثيقها في إحدى هذه المؤسسات، أما الوثيقة العرفية فهي بين الأفراد ولا تتصل ولا يتم توثيقها في مؤسسة رسمية.

كما يمكن أن نقسمها إلى وثائق مثبتة وأخرى منشئة، وجميع الوثائق القانونية تكون مثبتة حيث تقوم بوظيفة الإثبات، وبعضها يقوم إلى جانب إثبات التصرف القانوني بإنشاء التصرف، وهذه التي نسميها وثائق مثبتة، حيث لا يكون للتصرف وجود دونها، وأبرز مثال لها وثائق الوقف؛ فالوقف لا يقوم بدون وثيقة صادرة عن قاض أو موثقة في جهة رسمية.[29]

2. الوثيقة الإدارية

ويقصد بها المكاتبات والأوامر والتقارير الناتجة عن العمل اليومي لمؤسسات المجتمع، سواء كانت مؤسسات للدولة أو مؤسسات أهلية، وسواء كانت متداولة داخل المؤسسة أو موجهة إلى مؤسسات أخرى خارجها أو إلى أشخاص طبيعيين.[30]

هذه الوثائق بأنواعها وأشكالها المختلفة . كما سبقت الإشارة، تتراكم في مجموعات مترابطة في المؤسسات التي أنتجتها أو استقبلتها، واحتفظت بها حتى انتهاء الحاجة إليها لتسيير مجريات العمل اليومي، عندئذ تنقل الوثائق أو المجموعات ذات القيمة إلى الأرشيف القومي وتصبح جزءا من مكوناته، وعندما تنقل الوثائق إلى الأرشيف القومي تحفظ فيه حفظًا دائمًا مؤبدًا.

*****

وبهذا المعنى، تعد الوثائق الدبلوماتية مصدرًا مهمًا من مصادر التاريخ، حيث تشكل جزءًا من المصادر غير المقصودة للتأريخ، وهي تلك المصادر التي لم يقصد بها منشؤها أن تكون شواهد تاريخية، ولكنها مع ذلك قد تكون ذات قيمة أكبر من قيمة المصادر المقصودة في كثير من الأحيان.[31]

*****

[1] حول تعريف الأرشيف؛ انظر:

The Encyclopedia Americana (International Edition) 1980 American Corporation, Danbury, Connecticut. 1980, Archives.

Jenkinson, Hilary: Archives; in: Edwin R. A. Seligman (Editor – in – chief) Encyclopaedia of the Social Sciences, The Macmillan company, New York, 1949, pp 176 – 177.

[2] لدينا في مصر هيئة المساحة التي تقوم بمهمة حفظ الخرائط إلى جانب انتاجها.
[3] لدينا في مصر مؤسسة تحمل اسم الأرشيف القومي للسينما تتبع وزارة الثقافة لكنها غير مفعلة كما ينبغي، كذلك يحوي اتحاد الإذاعة والتلفزيون مكتبات للتسجيلات الصوتية ولشرائط الفيديو، ومع ظهور الفضائيات الخاصة أصبحت كل منها تمتلك أرشيفها.
[4] حول وجهات النظر المختلفة في استخدام مصطلح "أرشيف" ودلالاته؛ انظر:
جمال الخولي: مدخل لدراسة الأرشيف، منشورات دار الثقافة العلمية، الإسكندرية، 1998، ص ص 33 . 43، وما بها من مراجع.
[5] انظر:
جمال الخولي: المرجع السابق، ص 79 وما بعدها.
Fay, Sidney B.: National Archives; in: Edwin R. A. Seligman (Editor – in – chief) Encyclopaedia of the Social Sciences, pp 177 – 180.
[6] حول الأرشيف العام: انظر:
محمد إبراهيم السيد: مقدمة في تاريخ الأرشيف ووحداته، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1987، ص 21 و22.
[7] حول الأرشيف الخاص؛ انظر:
محمد إبراهيم السيد: المرجع السابق، ص 23 و24.
[8] حول الأرشيفات الإقليمية؛ انظر:
جمال الخولي: المرجع السابق، ص ص 76 . 79.
[9] حول الأرشيفات الدولية؛ انظر:
محمد قبيسي: علم التوثيق والتقنية الحديثة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1982، ص 26 و27.
[10] لمزيد من التفاصيل حول نماذج من الأرشيفات المتخصصة؛ انظر:
أبو الفتوح حامد عودة: تنظيم مصادر والمعلومات في المكتبات والأرشيف، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1993، ص 51 وما بعدها.
أحمد أنور عمر: مصادر المعلومات، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة، 1977، ص 91.
محمد قبيسي: المرجع السابق، ص 127 وما بعدها.
[11] لمزيد من التفاصيل حول نماذج من الأرشيفات النوعية؛ انظر:
أبو الفتوح حامد عودة: المرجع السابق، ص 71 وص 87 وص 89 وص 93.
أحمد أنور عمر: المرجع السابق، ص 136.
[12] انظر:
هيلين هاريسون: الأرشيفات السمعبصرية على النطاق العالمي، ترجمة: عماد أبو غازي، (في: تقرير المعلومات في العالم 1998/1997) مركز مطبوعات اليونسكو، القاهرة، 1998.
[13] انظر:
محمد إبراهيم السيد: المرجع السابق، ص 24 و25.
جمال الخولي: المرجع السابق، ص ص 33 . 35.
[14] حول الأرشيف الوسيط؛ انظر:
أشرف محمد الشريف: الأرشيف الوسيط ودوره في تقييم واختيار الوثائق للحفظ التاريخي، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 1429هـ/2008م. ص 11 . 69.
جمال الخولي: مدخل، ص ص 72 . 76.
[15] حول الأرشيف الإلكتروني؛ انظر:
حازم حسين عباس على: الوثائق الدبلوماتية الالكترونية توثيقها وحجيتها، رسالة دكتوراه غير منشورة، تحت إشراف: أ. د. سلوى ميلاد، كلية الآداب . جامعة القاهرة،2010.

محمد الصيرفي: الأرشيف الإلكتروني، دار الكتاب القانوني، القاهرة، 2007.

محمد عبد العزيز آمنه: تأسيس وإدارة الأرشيفات الإلكترونية . دراسة للمفاهيم والنظريات وأساليب التطبيق، رسالة دكتوراه غير منشورة، تحت إشراف: أ. د.: سلوى ميلاد، كلية الآداب . جامعة بني سويف, 2007.

عبد الكريم بجاجة: نحو تحديد سياسة لحفظ الأرشيف الإلكتروني في المدى الطويل.

- cybrarians journal.- ع 6 (سبتمبر 2005) .- متاح في :

http://www.cybrarians.info/journal/no6/archive.htm

[16] انظر:
جمال الخولي: المرجع السابق، ص 35.

[17] Schellenberg, T. R.: Modern Archives Principles and Techniques, The University of Chicago Press, 2ed ed 1957, p. 12.

[18] Jenkinson, Hilary: A Manual of Archive Administration, Percylund Humphris, London, 1966, p. 11; Archives; in:

[19] حول الأرشيفات القومية الحديثة وطرق انتقال الوثائق إليها وضوابط الحفظ؛ انظر:

Schellenberg, T. R.: Op. Cit., pp. 113 – 132.

حسن الحلوة: علم الوثائق الأرشيفية (الأرشيفستيقا)، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، 1975، ص 9 وما بعدها.

[20] انظر:
محمد السيد إبراهيم: المرجع السابق، ص 23.
[21] حول علم الأرشيف، انظر:
حسن الحلوة: المرجع السابق.

سلوى ميلاد: الأرشيف ماهيته وإدارته، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1976.
[22] انظر:

The Encyclopedia Americana: Archives.

[23] انظر:
جمال الخولي: المرجع السابق، ص ص 28 . 30.
[24] انظر:
ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين محمد بن محمد بن مكرم الأفريقي المصري) ت. 711هـ: لسان العرب، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر، 1966.
[25] انظر:
إبراهيم أنيس وآخرون: المعجم الوسيط، ط 2، مجمع اللغة العربية، القاهرة، مادة: وثق.
[26] انظر:
عبد اللطيف إبراهيم علي: الوثائق القومية، في: (الحلقة الدراسية للخدمات المكتبية والوراقة والتوثيق والمخطوطات العربية والوثائق القومية، دمشق 2 . 11 أكتوبر 1972، ص ص 349 . 380)، دمشق، 1972، ص 349.
[27] حول أنواع الوثائق، انظر:

حسن الحلوة: الدبلوماتيقا، (في: مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، مج 26 . ج 1، مايو 1964، ص ص 199 . 212) جامعة القاهرة، 1966، ص ص 207 . 208.

عبد اللطيف إبراهيم: المرجع السابق، 1972، ص 353.

محمد خضر: دور الوثائق، (في: الدارة، العدد الرابع السنة الثانية، ص ص 179 . 188) دارة الملك عبد العزيز، الرياض، ص 187.

محمود عباس حموده: المدخل إلى دراسة الوثائق العربية، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، 1980، ص 20.

[28] انظر:

حسن الحلوة: الدبلوماتيقا، ص ص 200 . 201.

سلوى ميلاد: الوثيقة القانونية . ماهيتها أجزاؤها . أهميتها، مطابع الشريفين، القاهرة، 1985، ص ص 11 . 12.

[29] انظر:

عبد اللطيف إبراهيم: المرجع السابق، ص ص 353 . 354.

[30] حول تعريف الوثائق الإدارية وعلاقة الوثائق الإدارية بالأرشيف، انظر:

COOK, MICHALE: Records Management (Information Management and Archival Data, chapter 2) Library Association Publishing, London, 1993, p.1.

SCHELLENBERG, T.R.: Modern Archives – Principles and Techniques, The Universiyy of Chicago Press, Chicago, 1957, p. 27 – 44.

جمال الخولي: الوثائق الإدارية بين النظرية والتطبيق، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1993، ص 17 وما بعدها.

[31] انظر:

حسن عثمان: منهج البحث التاريخي، ط 4، دار المعارف، القاهرة، 1980، ص 7 وما بعدها.

سوفاجيه، جان وكاين، كلود: مصادر دراسة التاريخ الإسلامي، ترجمة: عبد الستار الحلوجي وعبد الوهاب علوب، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ص 41.

حسن الحلوة: الأرشيفستيقا، ص 7.

عبد اللطيف إبراهيم: المرجع السابق، ص ص 349 . 350.